

ان العالم النامي والمتقدم في سعيه لانعاش اقتصاداته والتوسع
في التشغيل والتطوير للمشروعات الصغيرة استخدام وطور من
اليات التمويل ومازال يطور فيها يوميا

تمويل المنشآت متناهية

الصغر والصغيرة:

منظور تنموي

عالية المهدي

Egypt Network for Integrated Development

Policy Brief 038

تمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة: منظور تنموي (1)

ان حاجة اصحاب المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة للتمويل تعد من اهم العوامل التي تؤثر علي قدرة المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر علي النمو و التطوير. التمويل متناهي الصغر و الصغير يتطلب معلومات محدثة و ذات درجة عالية من الجودة. و هو ما تفتقد اليه الاقتصادات النامية بوجه عام و ما ينطبق علي الحالة المصرية بنفس القدر.

و البيانات المتاحة عن المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر تتسم بالمحدودية بوجه عام و باستثناء التعداد الاقتصادي الذي يعرض لعينة كبيرة نسبيا من هذه الشركات الا انه يفتقد لقدر كبير من التفاصيل عن القيمة المضافة، المبيعات، الارباح، الصادرات.....

و هنا يأتي دور قواعد البيانات الخاصة ببحوث المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر لتقدم تقديرات اكثر دقة عن كل ماسبق فضلا عن دور التمويل و مصادره.

و سوف احاول في الجزء التالي عرض لاهم نتائج اخر بحث اجري في نهاية ٢٠١١ و مطلع ٢٠١٢.

١- قدر عدد المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر غير الزراعية (اقل من ٥٠ عامل) في مصر في نهاية ٢٠١١ بحوالي ٣،٠٤ مليون منشأة، تمثل حوالي ٩٧٪ من اجمالي المنشآت في مصر . هذه المنشآت توظف ٧،٩ مليون مشغل اي ٣٣،٧٪ من اجمالي المشغلين في مصر (٢٣،٤٦ مليون مشغل في ديسمبر ٢٠١١).

٢- تعمل ٦٠٪ من المنشآت في مجال التجارة، ٣٠٪ في مجال الخدمات و الصيانة و ١٠٪ في مجال الصناعة.

٣- اكثر من ٥٠٪ من المنشآت تجاوزت قيمة راسمالها (باسعار سنة ٢٠٠٠) مبلغ ٥٠٠٠ الاف جنيه...و باسعار ٢٠١٦ قد يصل هذا الرقم الي اكثر من ١٠ الاف جنيه او اكثر.

٤- اما من حيث مصادر التمويل فيجب التمييز ما بين تمويل المشروع عند بدء النشاط او تمويله بعد بدء النشاط و تحسن ادائه و استقراره في السوق.

(1) د. عالية المهدي، استاى الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

أ- تمويل بدء النشاط: يلاحظ ان اهم مصدرين للتمويل هما المدخرات الشخصية لاصحاب المنشآت التي قد تكون تراكمت من عمل سابق له/لهم (٧٩٪ من المنشآت) و الميراث (١٤،٦٪ من المنشآت). اما التمويل من اي مصادر رسمية فلم يشاهد سوي في حالة ٣،٧٪ من المنشآت. و الفرق في تمويل يرجع لمصادر تمويل غير رسمية او جمعيات دوارة او تسييل اصول مملوكة للاسرة... و لا يوجد فروق تذكر في هيكل التمويل الاساسي ما بين المنشآت بحسب احجامها.

اما اهم مصدر رسمي للتمويل فقط كان كل من البنوك و الصندوق الاجتماعي (مباشرة) و الجمعيات الاهلية هي اهم المصادر ، علما بان كل من قطاع البنوك و الجمعيات اعتمد علي قروض من الصندوق الاجتماعي لتقديم تمويل متناهي الصغر للعملاء من اصحاب المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة.

و بالدخول في مزيد من التفاصيل حول نوعية المنشآت التي حصلت علي هذا التمويل اتضح ان ٦٨٪ كانت قد انشئت خلال السنوات العشر السابقة علي تطبيق البحث الميداني، اي هي مشروعات اكثر حداثة نسبيا.

ب- تمويل راس المال العامل: اشارت الدراسة ان حوالي ٩٪ من اصحاب المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر حصلوا علي تمويل لراسمالهم العامل خلال السنة السابقة علي تنفيذ الدراسة الميدانية. ٣٠٪ من القروض كانت من مصادر غير رسمية، اما باقي التمويل فجاء من بنوك (٤٩٪)، جمعيات اهلية (١٣٪) الصندوق الاجتماعي (٦٪). علما بان ٦٤٪ من القروض تراوح مداها الزمني ما بين ٦-١٢ شهر، اما الباقي من القروض فتراوحت ما بين ١٢-٢٤ شهر. و لا يوجد اختلاف يذكر ما بين القروض الرسمية و غير الرسمية في هذا الشأن.

٥- مما سبق يتضح ان نطاق التمويل متناهي الصغر و الصغير في مصر محدود للغاية و قدرته علي الوصول لاصحاب المنشآت ضعيفة. ومن ثم كان من الضروري ان يكون هناك اهتمام اكبر من الدولة بهذا القطاع الذي يحمل امكانيات كبيرة للنمو و خلق فرص عمل.

و الاهتمام من جانب الدولة ليس حديثا، فانشاء بورصة المنشآت الصغيرة Nilex في ٢٠٠٥ ، ثم قانون التمويل متناهي الصغر رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ الذي ينظم نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات و المؤسسات الاهلية و الشركات الخاصة المنشأة لهذا الغرض.

٦- حاليا طرح السيد رئيس الجمهورية مبادرة تقديم البنوك لتمويل يقدر ب ٢٠٠ مليار جنيه علي مدي ٤ سنوات لقطاع المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر.

كيف يمكن ان تتحول هذه الفكرة الي واقع منتج و قادر علي النهوض بالمنشآت المستهدفة؟

هل التجارب الدولية ممكن ان تكون مثال نسترشد به في هذا المجال؟

للإجابة علي التساؤلات السابقة لا بد ان نوضح نقطتين :

اولا ان قطاع المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر هو في معظمه (٨٠٪ من المنشآت) يتكون من مشروعات غير رسمية او شبه رسمية (اي غير مكتملة الاجراءات التي تجعل منها مشروعات رسمية قادرة علي قروض بسهولة من المؤسسات الرسمية مثل البنوك و شركات التمويل الصغير التي بدا انشائها حاليا)؛

ثانيا، ان هناك عدد كبير من التعريفات للقطاع بحسب الجهة المهتمة بالموضوع ، كما ان هناك قانون المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، الذي وضع تعريفا اقرب لوصف المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر من تعريفات البنك المركزي و وزارة الصناعة و وزارة الاستثمار...لذا يكون من الافضل محاولة تقريب وجهات النظر حول التعريف لان الاستقرار علي الجوانب الاجرائية امر اساسي للحد من تحديات التنفيذ.

و للاستفادة من التجربة الدولية تم الرجوع الي تقرير الاسيوي الاخير ٢٠١٤ عن تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة Asia SME Finance Monitor 2014 . من التقرير يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تفيد صانع القرار عند صياغة اليات توفير ٢٠٠ مليار جنيه كتمويل للمشروعات الصغيرة و متناهية الصغر و المتوسطة.

اولا، لا بد من وجود اطار معلوماتي واضح عن حجم التمويل الصغير الممنوح في الاقتصاد و جهات تقديمه و عدد المستفيدين منه (وليس عدد القروض) و التوزيع الاقليمي ما بين المحافظات المختلفة. و هذا الاطار يمكن اعداده بالتعاون مع الجهات المختلفة المعنية مثل البنك المركزي، هيئة الرقابة المالية، الصندوق الاجتماعي للتنمية، البنوك المتخصصة، هيئة سوق المال، مؤسسات الضمان الائتماني، الجمعيات الاهلية، و جهاز الاحصاء. و يكون تجميع البيانات من خلال استمارة موحدة يطلب من كل المؤسسات ملتها و يتم تجميعها في صورة تعطي تصور عن وضع قطاع التمويل الصغير و تأثيره و وصوله للمستهدفين.

ثانيا، التمويل متناهي الصغر يقدم من خلال عدة قنوات مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية اما بصورة مباشرة او من خلال الجمعيات الاهلية الاقتصادية او جمعيات رجال الاعمال في عدد كبير من المحافظات، او من خلال البنوك الكبرى و علي راسها البنك الاهلي المصري، بنك مصر، بنك ناصر الاجتماعي، بنك القاهرة، و

غيرها من بنوك القطاع الخاص و ان كان نطاق عمل البنوك ، بوجه عام، و البنوك الخاصة، بوجه خاص، اقل من الصندوق و الجمعيات غير الحكومية، و الشركات الخاصة حديثة التأسيس التي تعمل وفقا لقانون التمويل الصغير.

ثالثا، نظرا لمحدودية القدرة علي نفاذ صغار اصحاب المنشآت للتمويل يفضل ان تتنوع الاليات التي يمكن من خلالها الوصول لهم. لذلك يجب الا يقتصر توفير التمويل الجديد علي قطاع البنوك لانها لا تملك حتي الان البنية الاساسية التي تمكنها من تقديم هذا الكم اكبير من التمويل للمشروعات المنتشرة في الريف و الحضر. بل لا بد ان يقسم التمويل علي الجمعيات الاهلية الناجحة في هذا المجال و الشركات الخاصة العاملة فيه بجانب كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

رابعا، لجأ عدد ٨ دول من مجموع ٢٠ دولة في الدول الاسيوية إلي انشاء مكاتب ائتمان حكومي تستخدم في غرض الوصول للمستهدفين في المناطق النائية وصولا للمنتج الصغير. حيث ان البنوك و مكاتب الصندوق الاجتماعي و الجمعيات الاهلية لا تصل لكل المناطق في ارض مصر ويمكن الاستعاضة عن هذه المكاتب في مصر بالاستفادة من الانتشار الجغرافي لمكاتب البريد و قبول المواطنين البسطاء لفكرة التعاون معها.

خامسا، هناك ادوات و اليات جديدة تم اللجوء اليها و التوسع في استخدامها بالدول الاسيوية و يأتي في مقدمتها بورصات الاسهم للمشروعات الصغيرة، حيث سمح للمشروعات المسجلة باصدار سندات للتمويل في عدة دول مثل الهند و الفلبين و فيتنام. و لعبت الحكومة دور ملموس في تطوير القطاع من خلال تقديم شروط تمويل ميسرة للمشروعات متناهية الصغر، و لو ان هذه الشروط تنتهي مع نمو حجم المنشآت نسبيا لتصبح مشروعات صغيرة.

سادسا، استخدام تكنولوجيا الموبيل او التكنولوجيا المتنقلة لوصول التمويل لكل المقترضين حتي في المناطق النائية. و تعتبر دول اسيا من اكثر الدول استخداما لهذه التكنولوجيا لتمويل الاقراض متناهية الصغر و الصغير و وصوله بسهولة الي المقترضين.

الخلاصة، ان العالم النامي و المتقدم في سعيه لانعاش اقتصاداته و التوسع في التشغيل و التطوير للمشروعات الصغيرة استخدم و طور من اليات التمويل و مازال يطور فيها يوميا.

اننا في مصر نفنقر للاليات المتعددة المتطورة التي يمكن ان تصل الي المستهدفين من اصحاب المنشآت متناهية الصغر والصغيرة في مختلف ارجاء البلاد.

لذلك يجب:

اولا النظر في تنوع قنوات تمويل المنشآت عدم الاقتصار علي قطاع البنوك في تقديم القروض.

ثانيا يجب التفكير في تطوير و تبسيط الليات الاقراض و اخذ فكرة التكنولوجيا المتنقلة في الحسبان و خاصة ان الجمهور المصري اصبح قادرا علي التعامل مع تكنولوجيا الموبيل و الكومبيوتر بسهولة نسبيا.

ثالثا يجب قراءة خريطة التمويل القائمة و البناء عليها حيث هناك تركز واضح في التمويل بمنطقة الصعيد مقابل تناقص نسبي في محافظات الوجه البحري.

رابعا، زيادة التمويل لن يتحقق بفاعلية الا بالحد من القطاع غير الرسمي لانه يمثل الغالبية العظمي من المنشآت الصغيرة.

خامسا، يجب ان يتم تعريف القطاع بواقعية ووضوح و الا ترفع الجهات المنوط بها تنفيذ برنامج تمويل المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر من حجم المشروع سواء مقاسا بعدد العمال او حجم راس المال او المعاملات، لان هذا الرفع من شأنه الحد من عدد المنشآت المستفيدة من التمويل و قصرها علي الاكبر نسبيا. سادسا، يجب ايضا مراعاة ان النسبة الغالبة من المنشآت الصغيرة تتركز في الانشطة التجارية و الخدمية، و من ثم يجب ان يراعي ذلك في نمط توزيع التمويل، مع امكانية استهداف بعض الانشطة اكثر من غيرها نسبيا لانها مفيدة للاقتصاد الوطني و التصدير مثلا.

سابعاً، ان كل المنشآت المتناهية الصغر و الصغيرة في مصر تتسم بضعف الكفاءة الانتاجية و من ثم متوسط انتاجية العامل و راس المال. لذلك يجب ان يأتي توفير التمويل مقترنا ببرامج دعم فني و تدريب عالية التقنية. يمكن اسناد هذه المهمة لمؤسسات تدريب خاصة سواء مصرية او اجنبية حتي يمكن تطوير السلع او الخدمات المقدمة و توسيع اسواق مبيعاتها داخليا و خارجيا و في نفس وقت الحصول علي التمويل يساعد علي التوسع في نطاق الانتاج و تطوير جودة المنتج.